

الفصل الرابع

ماهية التنمية المستدامة

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- ✍ مقومات استمرارية عملية التنمية
- ✍ تعريف التنمية المستدامة
- ✍ خصائص التنمية المستدامة
- ✍ التطور التاريخي للتنمية المستدامة
- ✍ أهداف التنمية المستدامة
- ✍ أهمية التنمية المستدامة
- ✍ مجالات التنمية المستدامة

الفصل الرابع

ماهية التنمية المستدامة

مقدمة:

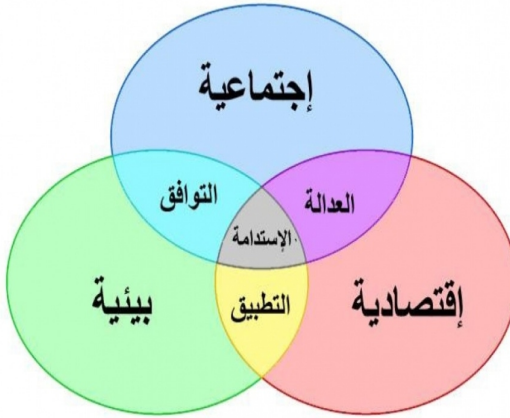


لقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبيا: التنمية المستدامة Sustainable Development أو ما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، والتي تتصف

بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع...

ومفهوم التنمية المستدامة هو تحديث مفهوم التنمية بما يتناسب ويتلائم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئة المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية (فؤاد حسين حسن: 2015).

ولقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي... والفصل الحالي سوف يلقي الضوء على ماهية التنمية المستدامة، وذلك من حيث التعريف والخصائص والنشأة... بينما باقي الفصول تهتم بالحديث عن أهداف ومجالات ومؤشرات وركائز ومبادئ وفلسفة وقيم وأخلاقيات التنمية المستدامة ومعوقاتها...



مقومات استمرارية عملية التنمية:

ولضمان استمرارية عملية التنمية في المجتمع يجب الاعتماد على وتوفير المقومات التالية:

- توفير الكادر الإداري الناجح الذي لديه القدرة على إدارة مشروعات التنمية بكفاءة من داخل أفراد المجتمع أنفسهم.
- توفير الدعم المالي الذي يساهم في استمرارية المشروعات التنموية.
- قبول المجتمع لعملية التنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وإحساسهم بملكية تلك المشروعات.
- خلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية الذي يكمل دور الجهات الحكومية في عملية التنمية.

ونظرا لأهمية استمرارية عملية التنمية ظهر مصطلح التنمية المستدامة تأكيداً لهذه الأهمية.

تعريف التنمية المستدامة:

- هناك بعض التعريفات المتاحة لمفهوم التنمية المستدامة، نذكر منها:
- تعريف وفاء أحمد عبد الله (1983): التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.
 - تعريف تقرير بروتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987): التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها:
 - تعريف سحر قدرى الرفاعي (2009): التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاث: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية.
 - تعريف ماهر أبو المعاطي (2014) التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
 - تعريف محمد كامل شرقاوي (2014): التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة.

• تعريف موسوعة المعلومات ويكيبيديا (2015): التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

ولقد حدد ماهر أبو المعاطي (2014) خمسة مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة هي كالتالي:

المفهوم الاقتصادي:

ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين:

- 1- في دول الشمال الصناعية تعني: خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً.
- 2- في الدول الفقيرة والنامية يعني: توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

المفهوم الاجتماعي الإنساني:

يعتبر السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

المفهوم السياسي:

العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر

ديمقراطية وأكثر مشاركة لكل فرد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي ويتمتع بالحرية الإنسانية والاقتصادية والسياسية.

المفهوم البيئي:

التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض.

المفهوم التقني:

ويشير إلى ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة، حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ.

خصائص التنمية المستدامة :

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة كالتالي :

- هي تنمية شاملة أو متكاملة
- هي تنمية مستمرة.
- هي تنمية عادلة.
- هي تنمية متوازنة.
- هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.
- هي التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال.
- هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
- هي التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي.
- الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص.



وهناك من حدد خصائص التنمية المستدامة كالتالي:

- تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.
- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.
- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها

على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو عليها الأولى.

- تعتبر البعد الزمني بعداً أساسياً حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي (ماهر أبو المعاطي: 2014).

التطور التاريخي للتنمية المستدامة :

يعود الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظرياً إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتيا سن، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية اقتصادية-اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقاً وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية.

كما أن الوزير الأول النرويجي كرو هارلمبر ونطلاند لعب دوراً مهماً في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبرى. وفي سنة 1987 صدر تقرير عن الأمم المتحدة والذي أكد على أن التنمية يجب أن تلبي الحاجات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجات المستقبلية والتوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وتحذير مناخ الحريات والحقوق، دون إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، إنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة الإنسان والمجتمع والبيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يجعلنا نصفها بطابع الاستدامة.

مرة أخرى فإن التنمية المستدامة تعتبر مفهوم حديث نسبياً تطور من خلال عمليات وديناميات التنمية خل العقود الماضية وكانت أول تلك المفاهيم هي المتعلقة بتخطيط

التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وظهور منظمات دولية دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960، إلى أن قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته (45) عام 1968 باتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لإجراء مكثف على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم.

ثم عقد في عام 1972 مؤتمر "استوكهولم" في السويد معلناً حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب والعمل على تحسين وحماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها.

وفي أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضع استراتيجيات لحفظ الطبيعة تحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد والذي أكدته عام 1987 لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكدة على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار دون ضرر بيئي.

وفي عام 1990م أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي مؤكداً على ضرورة أن تعرف الأهداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموارد وتزامن معه في عام 1992م انعقاد مؤتمر في ريو دي جانيرو بالبرازيل وهو قمة الأرض وقمة كوبنهاجن 1995 وقمة المرأة في بكين 1995 أكدت على ضرورة التنمية المستدامة.

وفي عام 2002م عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة.

وفي عام 2005 أقر وزراء الشؤون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول



العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمراة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني، وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المراة العربية في تونس عام 2010م تحت شعار "المراة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة (ماهر أبو المعاطي: 2014).

أهداف التنمية المستدامة:



في ضوء الشكل الموضح أعلاه يمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة كالتالي:

- 1- الناس: ضمان التمتع بموфор الصحة وتوفير المعرفة وإدماج المرأة والأطفال.
 - 2- العيش بكرامة: والقضاء على الفقر ومكافحة غياب المساواة.
 - 3- الرخاء: بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي للتحويل إلى اقتصاد منتج ومتقدم.
 - 4- العدل: العمل على إشاعة الأمن والأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات والجمعيات في المجتمع.
 - 5- الشراكة: حفز التنسيق والتعاون والتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة.
 - 6- الكوكب: حماية النظم الأيكولوجية لصالح مجتمعاتنا وأطفالنا.
- كذلك تري منظمة الأمم المتحدة (1987) أن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في:
- 1- تحقيق النمو الاقتصادي
 - 2- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية
 - 3- ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد
 - 4- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة
 - 5- التنمية الاجتماعية.



ثم وضعت منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة أهداف تفصيلية للتنمية المستدامة كالتالي:

- 1- إنهاء الفقر بكافة أشكاله.
- 2- إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة.
- 3- ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار.
- 4- ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع.
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.
- 6- ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
- 7- ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة للجميع.
- 8- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل.
- 9- تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار.
- 10- تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.
- 11- بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.
- 12- ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.
- 13- اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ.
- 14- المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.
- 15- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الأيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.
- 16- تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمساواة على جميع المستويات.
- 17- تقوية وسائل تنفيذ والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.



أيضا حاول ماهر أبو المعاطي (2014) رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي كالتالي:

- 1- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معاً على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المخلفة لتلك الموارد.
- 2- تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني.
- 3- تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرماناً أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل على منح القوة أو تمكين الإنسان مع إعطاء اهتمام لكل من الإنسان وبيئته والعلاقات بينهما.
- 4- تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما.
- 5- اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكنها من أن تكون مبدعة وقادرة على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه

استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري.

6- المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.



7- تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحاضرة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك.

أهمية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دوراً كبيراً في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعية.

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة لتمكن من ترك إرث للجيل القادم.

كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار (محمد عربي: 2003 ؛ عربي محمد 1992).

مجالات التنمية المستدامة :



يمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة، هي كالتالي:

- التنمية الاقتصادية
- التنمية الاجتماعية
- التنمية البيئية

والجزء التالي يتحدث بإيجاز عن هذه المجالات:

1- التنمية الاقتصادية:

يقصد بالتنمية الاقتصادية Economic Development بشكل عام إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. أيضا تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد.

ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلا عن غيرها من المجالات الأخرى.

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي Economic Growth. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، ويشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.

ومن المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاقتصادية، نذكر:

- متوسط الدخل الفردي
- متوسط الدخل الأسري
- متوسط الدخل القومي
- حجم قطاع الزراعة
- حجم قطاع الصناعة
- مدى وفرة الموارد الطبيعية
- نسبة توظيف رأس المال
- حجم الإنتاج
- حجم الاستهلاك

- معدلات التصدير
- معدلات الاستيراد
- حجم الدين الداخلي
- حجم الدين الخارجي
- القيمة الشرائية للعملة المحلية

2- التنمية الاجتماعية:

التنمية المتوازنة لا تنصب فقط على التنمية الاقتصادية، بل للتنمية جوانب اجتماعية وثقافية وإنسانية أيضا. ويقصد بالتنمية الاجتماعية Social Development على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه وإتاحة فرص الحرية والمشاركة له. وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الأهلية أو الخيرية.

هذا ويمكن تحديد ثلاث اتجاهات في التنمية الاجتماعية، هي كالتالي:

الاتجاه الأول: مؤداه أن التنمية مرادفة لاصطلاح الرعاية الاجتماعية Social Care بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية.

الاتجاه الثاني: يعتبر أن التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية Social Services التي تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم.

أما الاتجاه الثالث: فيرى أن التنمية الاجتماعية هي عمليات تغير اجتماعي Social Change تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة، بمعنى أنها عملية تغيير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لإحداث تغيرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود (عبد الباسط محمد حسن: 1970 ؛ إسماعيل حسن عبد الباري: 1987 ؛ محمد شفيق: 1994).

هذا وتحدد الكتابات أهداف التنمية الاجتماعية في التالي:

- 1- خلق الرغبة في التغيير من خلال إيضاح عدم الرضا عن الوضع القائم وإيجاد أدوار اجتماعية جديدة لأفراد المجتمع، ليتم تغييره من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم من الناحية الاجتماعية والمادية.
- 2- تحسين التعليم والوضع الاجتماعي للأفراد لمساعدتهم في حل مشكلاتهم.
- 3- حل المشكلات الناتجة عن التنمية الاقتصادية كالانتقال من المجتمع الريفي إلى الحضري والتي قد تزيد من نسبة البطالة.
- 4- غرس القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية كالتعاون وأداء الواجب.
- 5- تدعيم الحياة داخل الأسرة الواحدة لتزيد من تماسكها واستقرارها وتعاون أفراد الأسرة فيما بينهم) عبد الباسط محمد حسن: 1970 ؛ إسماعيل حسن عبد الباري: 1987 ؛ محمد شفيق: (1994).

ومن المؤشرات الاجتماعية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاجتماعية، نذكر:

- الخدمات الاجتماعية الحكومية المتوفرة
- الخدمات الاجتماعية الأهلية المتوفرة
- الخدمات الصحية المتوفرة
- نسبة التعليم في المجتمع
- نسبة الأمية في المجتمع
- نسبة المواليد والوفيات
- الوعي الثقافي في المجتمع
- مدى تقبل الآخر
- معدل المشاركة الشعبية
- مدى توفر خدمات شغل أوقات الفراغ
- عدد منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية

3- التنمية البيئية:

في البداية لابد من تقديم تعريف سريع لمفهوم البيئة وحماية البيئة، قبل أن نعرف التنمية البيئية. فالبيئة Environment هي ذلك الوسط أو المحيط أو الإطار الذي يعيش فيه الإنسان مع الكائنات - الحية وغير الحية - الأخرى، والمفروض أن تكون هذه العيشة المشتركة متوازنة ومتكاملة ومعتمدة على بعضها البعض دون خلل أو ضرر أو إسراف أو تبذير أو تلوث... والبيئة قد تكون بيئة بشرية وبيئة طبيعية. أيضاً من تعريفات البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من موجودات، من ماء وهواء وكائنات حية وجماد. وهي المجال الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته المختلفة.

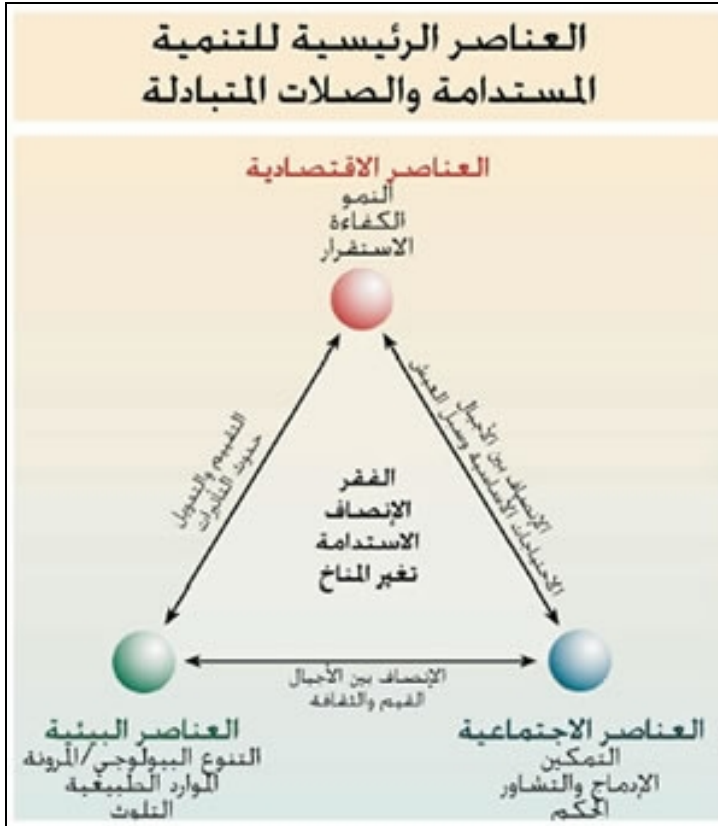
أما حماية البيئة من التلوث Pollution فهي تشير إلى مجموعة السياسات والإجراءات والوسائل والأساليب التي تستهدف وقاية وصيانة البيئة من المشكلات والمخاطر البيئية (مثل: التلوث والتصحر وارتفاع درجات الحرارة وجفاف المسطحات المائية...) والمحافظة على مواردها وتوازنها وتنوعها واستدامتها (انظر: زكية عبد القادر وآخرون: 2016). والبيئة السليمة هي البيئة التي سلم ماؤها وهواؤها وتربتها من التلوث. وحماية البيئة هي فلسفة واسعة وحركة اجتماعية ظهرت بشكل واسع إزاء المخاوف التي تتعرض لها بيئة كوكب الأرض، من تلوث وتغيرات مناخية خطيرة مثل: الاحتباس الحراري والتصحر وارتفاع درجة حرارة الجو، وهذه الحركة إلى التأثير على العملية السياسية من خلال الضغط والتعليم والتوعية. ولقد تأسست العديد من جمعيات حماية البيئة وبعض الأحزاب وحمايتها من التلوث. وترفع هذه الجمعيات والأحزاب شعار اللون الأخضر.

أما التنمية البيئية Environmental Development فهي نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية. ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة مفيد لكل منهما، والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة...

والتنمية البيئية تحرص على تحقيق التنمية بمختلف أنواعها ومجالاتها ومستوياتها، مع التأكيد على عدم حدوث أي أضرار أو كوارث بيئية. ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على التنمية البيئية في الآتي:

- المحافظة على الأراضي الزراعية
- مكافحة التصحر
- المحافظة على المسطحات المائية
- العمل على زيادة المساحات الخضراء
- زراعة الأشجار والمحافظة عليها
- حماية الكائنات الحية
- حماية الكائنات غير الحية
- التحول نحو الطاقة النظيفة (مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج...)
- تطبيق فكر المدن الخضراء والذكية
- جعل معظم الأعمال المكتبية تتم من خلال الأنظمة المعلوماتية
- التخفيف من استهلاك الأوراق.
- تشجيع حفظ المواد المطبوعة من خلال الطباعة ذات الوجهين.
- تدوير محابر الطابعات ولمبات الإضاءة
- تدوير المعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات
- تدوير الورق
- استخدام أكياس القمامة القابلة للتحلل بيولوجياً
- تعميم الرسائل عن التوعية البيئية في الأماكن المشتركة
- استخدام الأضواء والإلكترونيات التي توفر الطاقة
- إدخال نظام التصريف المزدوج في الحمامات
- التشجيع على النظافة من دون استهلاك المياه من خلال توفير معقم اليدين في الأماكن المشتركة.

وفي الشكل التالي تمثل رؤوس المثلث المجالات الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويرمي الميدان الاقتصادي في الأساس إلى تحسين رفاهة الإنسان، وذلك في المقام الأول من خلال الزيادات في استهلاك السلع والخدمات. ويركز الميدان البيئي على حماية سلامة ومرونة النظم الايكولوجية. ويشدد الميدان الاجتماعي على تقوية العلاقات البشرية وتحقيق الطموحات الفردية والجماعية. وتظهر أمثلة للروابط بين الميادين الثلاثة بطول أضلاع المثلث. وتظهر داخل المثلث القضايا المهمة، مثل تغير المناخ والفقر والإنصاف والاستدامة وهي تتفاعل مع الميادين الثلاثة جميعا.



أيضا هناك من حدد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة في الآتي:

- 1- النمو الاقتصادي
- 2- حفظ الموارد الطبيعية والبيئة
- 3- التنمية الاجتماعية

والتالي عرضا موجزا لبعض هذه المجالات (موسوعة المعلومات ويكيبيديا: 2015):



1- المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال

المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.



2- الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصدير. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي

المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه...



3- الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والوضوء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية

الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

4- المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

5- الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص وتهدف أيضا إلى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.